

رحيل ترامب يدشن حملة عقوبات ضد سياسات أردوغان

بمجرد أن يتولى الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن منصبه في يناير المقبل، من المرجح أن تشكل إدارته جبهة موحدة أقوى في كل القضايا التي تتصادم فيها الولايات المتحدة وتركيا، مما يعني أن سياسات الرئيس رجب طيب أردوغان التي كانت تحت غطاء الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، ستعرض إلى عقوبات لردعها، مع الأخذ في الاعتبار مدى تأثير كل قضية على المصالح الأميركية.

واشنطن - ستخبر السنوات الأربع المقبلة في ظل حكم الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، إلى أي مدى يمكن لتركيا أن تزيد من توتر علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومتابعة العمليات العسكرية التي تعارض مع المصالح الأميركية دون تعرضها لفرص عقوبات.

وتجد تركيا والولايات المتحدة قيمة متبادلة في علاقاتهما الاقتصادية والأمنية، لكن تصميم أنقرة على إضعاف اعتمادها على الحكومات الغربية مثل واشنطن، مع تعميق علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع روسيا والصين، غالباً ما يتعارض مع ضرورات وأهداف الولايات المتحدة. ومع ذلك، قامت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بحماية أنقرة إلى حد كبير من العقوبات المقترحة في الكونغرس رغم أن هذا قد يتغير بمجرد تولي بايدن منصبه في يناير. ومع ذلك، فإن فرض عقوبات شديدة في عهد بايدن سيغير تركيا فقط على مواصلة تنويع علاقاتها بعيداً عن الغرب.

وترى إميلي هوثورن، محللة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمرکز ستراتفور الأميركي للدراسات والأبحاث الجيوسياسية الإستراتيجية، أن من بين أوكيد أولويات تركيا ضمان ألا تقترض إدارة بايدن عقوبات على أنقرة بسبب شرائها النظام الصاروخي الروسي أس - 400 واختبارها.

وكان استخدام تركيا للنظام الصاروخي الروسي إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين واشنطن وأنقرة في السنوات الأخيرة، حيث يؤكد على ابتعاد الجيش التركي عن الناتو وحلفائه الغربيين للاتجاه نحو روسيا.

وتحرك المشرعون الأميركيون لفرض عقوبات على تركيا بموجب قانون "مكافحة خصوم أميركا من خلال العقوبات" في عام 2019، لكن البيت الأبيض توقف منذ ذلك الحين عن فرضها. ومع ذلك، تعتقد هوثورن أن إدارة البيت الأبيض الجديدة ستكون أكثر استعداداً للمضي قدماً في توقيع مثل هذه العقوبات، نظراً لعلاقة بايدن غير القوية مع أنقرة والضغوط السياسية المتجددة التي من المحتمل أن يواجهها لاتخاذ إجراءات صارمة ضد تركيا.

ورغم التحذيرات المتكررة من الولايات المتحدة وحلفاء آخرين في الناتو، تواصل تركيا اختبار النظام الصاروخي أس - 400، مما يشير إلى أنها تنوي استخدامه. وقد أعرب الحلف عن مخاوفه من أن تشر نظام صاروخي روسي في إحدى دوله الأعضاء قد يمكن موسكو من جمع معلومات استخباراتية عن أنظمة أسلحتها.

وكنيجة لذلك، استبعدت الولايات المتحدة تركيا من برنامج الطائرات المقاتلة أف - 35، وهددت بفرض عقوبات على استخدامها نظام أس - 400، لكنها لم تتابع بعد تنفيذ أي عقوبات. ومن المرجح أن تدافع أنقرة أيضاً عن نفسها ضد مطالب واشنطن بوقف



الوضع مختلف اليوم

مصر تكثف مناوراتها العسكرية بأهداف ورسائل متعددة

إجراء عدة مناورات في نفس الوقت يظهر قدرات الردع الإستراتيجي للجيش



دبلوماسية عسكرية ناعمة

المولود في وحدات القوات الخاصة البحرية المصرية، أو تطبيق تكتيكات وأساليب جديدة تماماً في المهمات الخاصة ومهام الإنزال البرمائي، وطرق مهاجمة واقتحام الأهداف الساحلية التي تتضمن استخدام التقنيات المتقدمة المتمثلة في المنصات البحرية والجوية والبرية وكذلك الاتصالات غير المأهولة والمركزة على الشبكة وأنظمة التصوير الحي الحديثة.

ما بعد التدريب

المؤكد أن الرسائل السياسية لن تكون بمعزل عن الرسائل العسكرية، فمصر تعمل على تطوير قدرات جيوشها منذ سنوات، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن البحرية المصرية تعمل على خطة تطوير من ثلاثة أجزاء: التدريب والبناء والتسليح.

وتشمل الخطط العسكرية إنشاء وتطوير القواعد الحالية، وتقوية البنية التحتية لجميع المرافق البحرية لاستيعاب السفن البحرية الجديدة، وطرق التدريب المتقدمة وأجهزة المحاكاة.

وليس ذلك فحسب، بل تسعى المؤسسة العسكرية المصرية أيضاً إلى تعزيز التسليح من خلال طلب شراء السفن القتالية السطحية والغواصات، وأسفر هذا الجهد حتى الآن عن عقود منها حاملتا طائرات هليكوبتر طراز ميسرال وأربعة طرادات من طراز غويند 2500 وفرقاطتان من طراز أكويتان مصنعة في فرنسا ومثلها من إيطاليا وهي طراز بيرجاميني.

وبالإضافة إلى ذلك ستحصل مصر على 4 غواصات وزوارق دورية وقوارب حماية ساحلية من ألمانيا، إلى جانب قارب صواريخ أم كا 3 وقوارب دورية ساحلية من صنع شركة سوفيتشيبي الأميركية.

ويشير الكنانى إلى أن مصر تعمل على نقل التكنولوجيا لحوض بناء السفن بالإسكندرية، والذي شارك في عقد غويند 2500 وتم بناء ثلاثة منها محلياً، وسيستضيف حوض بناء السفن أيضاً بناء فرقاطة ميكو إي - 200، كما أن المحادثات جارية مع شركة لوريسن الألمانية لبناء السفن لنقل التقنيات الحديثة إليها.

والأنظمة الدفاعية الحالية والمقبلة في مصر ستستخدم على الأرجح لحماية منصات الحفر البحرية والقيام بعمليات في المنطقة الاقتصادية البحرية للبلاد باستخدام سفن يمكنها الدفاع عن نفسها، على عكس سفن حفر السواحل الأخف وزناً. ومن المفترض أن يكون هذا أيضاً الغرض من الحصول على غواصات.

يتفق المتابعون لسياسات المناورات العسكرية التي تتبعها مصر وزادت من زخمها طيلة العام الجاري على أنها أسلوب يرسم أبعاداً جديدة للبلد في منطقة الشرق الأوسط وحوض المتوسط، فتكثيف التدريبات والعمل على ضمان استمراريتها كتقليد في عقيدة الجيش له أهداف سياسية كثيرة ويبحث برسائل لبعض القوى التي تسعى للتدخل في شؤونها، ما يعني أنها تؤثر على ملامح تأسيس محور إقليمي متوسط دائم بوجه التهديدات المحتملة.

القاهرة - بعد شهر نوفمبر المزدهم بالمناورات العسكرية، أجريت في أماكن مختلفة من البحر، تواصل مصر جهودها التدريبية حتى ديسمبر الجاري وطوال العام المقبل، مرسلة إشارات سياسية حول انتشارها العالمي وقدراتها على التصدي لأي استفزازات من بعض القوى في المنطقة وعلى رأسها تركيا. ومع أن مصر كثفت من مناوراتها العسكرية الشهر الماضي، لكن البلاد تشارك بانتظام في التدريبات، وتشير أغنيس حلو المتخصصة في الشأن الدفاعي بالشرق الأوسط في تقرير نشره موقع "ديفنس نيوز" الأميركي إلى أنه في يوليو 2019، نفذت مناورات "تحية النسر" مع أساطيل من السعودية والإمارات والولايات المتحدة، وفي سبتمبر من نفس العام شاركت في تمرين الموج الأحمر مع البحرية الملكية السعودية وقوات بعض الدول الأخرى المطلة على البحر الأحمر.

رسائل سياسية

يرى يزيد صايف، الزميل البارز في مركز مالكويم إيتش كير كارنيغي للشرق الأوسط، أن الأهمية الأساسية للتدريبات البحرية المصرية الأخيرة تتمثل في أنها سياسية وثانياً تجارية وليست عسكرية بالدرجة الأولى.

ويعتقد أنه في الحالة الأولى تعكس الجهود التي تبذلها إدارة الرئيس عبدالفتاح السيسي لتوسيع وتنويع علاقاتها الإستراتيجية الخارجية، جزئياً لإثبات أنها لا تعتمد كلياً على الولايات المتحدة، ولكن بشكل خاص لتعميق العلاقات مع الدول التي تشاركها معها العداء أو الشك على الأقل، كما في حالة تركيا.

أما الحالة الثانية فمن خلال رفع مكانتها البحرية في شرق المتوسط والبحر الأحمر وتشير مصر إلى قدرتها وتصميمها على حماية حقول الغاز البحرية وخطوط الأنابيب المستقبلية إلى أوروبا التي تأمل في بنائها مع منتجي الغاز الآخرين في شرق المتوسط.

وتقوم القاهرة بتطوير البنية التحتية العسكرية مثل قاعدة برنيس البحرية في البحر الأحمر لإثبات قدرتها على حماية طرق الشحن البحري عبر قناة السويس، على أمل تشجيع المزيد من الشحن العالمي عبر القناة.

وفي أواخر أكتوبر الماضي، انضمت مصر إلى قبرص واليونان في إدانة استكشاف تركيا للطاقة في البحر المتوسط. وخلال القمة الأخيرة التي عُقدت في العاصمة القبرصية نيقوسيا، التي شارك فيها السيسي ونظيره القبرصي نيكوس أناستاسيادس، إلى



يُزيد صايف
التدريبات المصرية تتمثل في كونها إشارات سياسية

أحمد عليبة
المناورات هي الأهم من حيث إمكانية ظهور تحالف بالمنطقة

وفي وقت سابق من هذا العام، انضمت إلى القوات المصرية البحرية الملكية السعودية في تمرين "مورغان 16" البحري ومن المتوقع أن تنضم الحشرة إلى هذه الأحداث الثلاثة خلال نسخها للعام المقبل.

ونفذ الجيش المصري الشهر الماضي تمريناً برياً وجوياً مشتركاً أطلق عليه اسم "سيف العرب" مع الإمارات والسعودية والبحرين والأردن والسودان في قاعدة محمد نجيب العسكرية البحرية شمال غرب البلاد، كما نفذ التمرين الجوي المشترك بين "نسر النيل - 1" مع السودان.

وكذلك أطلقت مصر وروسيا تمرين "جسر الصداقة 3" في البحر الأسود،